



الجمهورية الجزائرية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الديمقراطية الشعبية

كلمة

معالي السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
بمناسبة افتتاح المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة " عبد المجيد مزيان "
تلمسان 14 أكتوبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات والسادة الولاة؛

السيد المدير العام للأمن الوطني؛

السيد المدير العام للحماية المدنية؛

السيدات والسادة الولاة المنتدبون؛

السادة رؤساء المجالس الشعبية الولائية؛

السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية؛

السيدات والسادة المنتخبون؛

إطارات الدولة؛

أسرة الإعلام؛

طلبتي الأعضاء؛

الحضور الكرام، ومتابعينا عبر تقنية التحاضر عن بعد؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنه لمن دواعي الغبطة و الاعتزاز نزولي ضيفا في رحاب مدينة تلمسان، هذه المدينة المضيافة الحصينة التي يضرب عبقها في أعماق تاريخ الجزائر وعبر مختلف مراحلها، والتي تحتضن المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة، لما لها من إرث تاريخي حضاري وعمراني، آثاره لا تزال شامخة في منصور و قلعة المشور شموخ العزة والكبرياء.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن هذه الزيارة هي مناسبة سعيدة لافتتاح سنة التكوين لقطاعنا الوزاري 2020/2019، وهي كذلك محطة نتشرف من خلالها بتدشين المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة، التي سميت باسم المجاهد المرحوم عبد المجيد مزيان، بعد أن تشرفنا الأسبوع الفارط بتدشين أكاديمية الشرطة بولاية سطيف.

إن افتتاح هذه الهياكل يندرج في إطار إستراتيجية التكوين لقطاعنا الوزاري، التي تهدف إلى توسيع شبكة التكوين، هذه الشبكة ستضم مستقبلا هياكل تكوينية أخرى، والتي عززناها أيضا بمؤسسة تكوين افتراضي، وهي منصة التكوين عن بعد " تواصل "؛ التي تدخل اليوم وبصفة رسمية حيز الخدمة، و هي ثمرة لمجهودات القطاع الرامية لمواكبة تكنولوجيات الإعلام والاتصال و استغلالها بهدف ترشيد نفقات التكوين، وتقريبه من الموظف في محل عمله، وتوسيع دائرة المستفيدين منه.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن التنامي العمراني المطرد الذي تشهده مختلف مدننا، و الذي وصل إلى تشييد مدن جديدة بكافة منشآتها وهياكلها القاعدية، واتساع نطاق تدخل الجماعات الإقليمية، وتزايد التحديات التي تواجهها لاسيما في مجال العمران والبيئة، أفضى إلى حتمية لا مناص منها وهي ضرورة خلق فضاء مهمته مرافقة الجماعات الإقليمية في سياساتها المتعلقة بالمدن المستديمة والمجابهة للتحديات المستقبلية، لاسيما فيما يتعلق بالتهيئة العمرانية، التسيير التقني، الحضري والبيئي؛

وكان هذا الفضاء هو هذه المدرسة التي نتواجد بها اليوم، والتي نعول عليها في أن تكون بحق قطب امتياز تقني متخصص، ومنبأ حقيقياً يتولى مهمة تكوين وتخرج إطارات تقنية آخذة بعين الاعتبار ماضي وحاضر مدننا، واعية بتحديات المستقبل و واعدة

بتحملها من خلال تكفلها أي هذه المدرسة بتلقين هذه الإطارات المعارف النظرية العصرية بكافة تفرعاتها التقنية والعلمية والمناهج العملية و ترسخ قيم المرفق العام لديهم، لاستحضارها وتطبيقها في ميدان العمل للرفقي بالخدمات المقدمة للمواطن.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن تطوير أقاليمنا ومدننا تلبية لتطلعات المواطنين، وتحسين الاطار المعيشي لهم كان ولا يزال في صلب اهتمامات الحكومة ومن أولويات قطاعنا، حيث عمدت دائرتنا الوزارية، إلى تسطير إستراتيجية للتنمية المحلية تحتوي على برامج تنموية ثرية ، لاسيما لفائدة المناطق النائية ومناطق الحدود عن طريق دعم الجماعات المحلية بالموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية الهادفة في مجملها إلى القضاء على الاختلالات التنموية وضمان وتيرة النمو المتلائمة بين مختلف مناطق الوطن.

بالفعل، فإلى جانب البرامج التي رصدتها الدولة عبر مختلف مخططات التجهيز، ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بصفة معتبرة في مرافقة الاستراتيجية التنموية لقطاعنا، من خلال دعم الجماعات المحلية، بغلاف مالي تجاوز 600 مليار دينار لثلاث سنوات الماضية، لضمان تجسيد المحاور الكبرى من هذه الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص تلبية حاجيات المواطنين لاسيما فيما يخص المنشآت القاعدية الجوارية كالربط بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، تعميم استخدام الطاقات المتجددة، خاصة في الهياكل الإدارية الجديدة، التسيير الوقائي من الكوارث الطبيعية والبيئية، والحفاظ على نظافة المحيط، إنجاز الملاعب الجوارية و الهياكل الجوارية للترفيه، وتحسين ظروف التمدرس بما فيها التغذية النقل والتدفئة المدرسية، التي سطر لها برنامج وطني خاص يهدف إلى ترميم وتهيئة أكثر من 15.000 مدرسة ابتدائية في غضون سنة 2020.

وفي هذا الشأن، ينبغي تظافر جهود الجميع على المستويين المركزي والمحلي، من أجل العمل على تجسيد مختلف البرامج المسجلة في إطار هذه الاستراتيجية وغيرها وانجازها وتسليمها في آجالها المحددة.

وباعتبار أن البيئة تعد مجالاً حيويًا واعدًا سواء لتحسين إطار معيشة المواطن، أو للمساهمة في التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر، الشيء الذي إستدعى مصادقة الحكومة على المخطط الوطني للمناخ، الذي يعد أداة عملياتية تخص 155 نشاط في مختلف الميادين، لا سيما الطاقة، النفايات، الصناعة، النقل، والبناء، وذلك قصد التمكن من الآن إلى غاية سنة 2030 من تكييف مختلف المناطق مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها.

تجسيدا وإنخرطا في هذا المخطط وكذا المخطط الوطني للطاقات المتجددة والمساعدة على الانتقال الطاقوي، سطرت دائرتنا الوزارية برنامج طموح على مدار الثلاث سنوات القادمة، يهدف إلى الانتقال تدريجيا من استعمال الطاقات العادية الملوثة للبيئة إلى استعمال الطاقات المتجددة النظيفة والمستدامة، خاصة على مستوى المدارس الابتدائية والمساجد والطرق، حيث تم ربط وتجهيز كمرحلة أولى من البرنامج أكثر من 400 مدرسة ابتدائية بتجهيزات الطاقات المتجددة، مع العمل على ضرورة التوجه لإستغلالها في مشاريع الإنارة العمومية.

في سياق ذي صلة، سطر قطاعنا كذلك إستراتيجية وطنية متعددة المحاور تمس مجالات حفظ الصحة و النظافة العمومية وكذا صيانة وانجاز المساحات الخضراء، عبر مختلف البلديات.

ففي مجال حفظ الصحة والنظافة والنقاوة العمومية، صادقت الحكومة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 02 أكتوبر 2019 على مشروع مرسوم تنفيذي يخص المكتب البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية ، بهدف خلق و طرح تصور جديد يتعلق بالنظافة والصحة العمومية، من خلال إعادة النظر في التنظيم البلدي لهذه المكاتب وجعله أكثر مرونة وتوافق مع الواقع العملي، وتوضيح وتوسيع صلاحياتها، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين، في هذا المجال، و تدعيم وتعزيز القدرات البشرية لهذه المكاتب.

وفي مجال صيانة وانجاز المساحات الخضراء أسدينا التوجيهات اللازمة لوضع و تنفيذ برامج واسعة النطاق لتسيير و حماية و تطوير المساحات الخضراء، من أجل ترسيخ

ثقافة بيئية لدى المواطن ترتكز أساسا على تجسيد مشروع السد الأخضر، المدن الخضراء، الغطاء الغابي وتكريس أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030، وعلى الجماعات المحلية مباشرة كليات وسبل تطبيق وتجسيد هذه التوجيهات.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن يقيننا بضرورة السعي لضمان النمو المتوازن ومحو الفوارق التنموية بين مختلف جهات الوطن، وإنشاء أقطاب اقتصادية، تنمية متكاملة، يفرض علينا الإنخراط والمساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المنتهجة من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق سنة 2030.

إن تنفيذ وإنجاح رهان التوجهات الاستراتيجية الكبرى المتضمنة في هذه السياسة الوطنية، يستدعي استغلال برامج العمل الإقليمي ومختلف أدوات التهيئة الإقليمية الخاصة، القطاعية والمحلية وكذا المتعلقة بالحضائر الكبرى، التي شارفنا على الانتهاء من إعدادها، للوصول إلى نمو متوازن للأقاليم الأكثر حركية إقتصادية، و ضمان دمج الفضاءات الأكثر عزلة التي تسجل تأخر في النمو.

ولتدعيم هذا المسعى، فإنه من الضروري السهر على ضمان تجسيد هذه المخططات، لاسيما المخططات الولائية وتلك المتعلقة بالمناطق الحدودية، المناطق الجبلية، المناطق الساحلية، الفضاءات السهبية، وفضاءات الواحات.

والغاية من كل هذا هو النهوض بالتنمية المحلية وبصفة متوازنة، لإضفاء صورة جديدة لأقاليمنا ومدننا، تواكب وتأخذ بعين الاعتبار أساليب ومقتضيات العصرية خاصة منها المتعلقة بالتسيير الذكي للمدن، والتي أصبحت معيار التقدم الاقتصادي، التنموي، والعمرائي لمختلف دول العالم.

وبهدف تعزيز التكفل بالانشغالات التنموية وترقية مختلف أقاليمنا ومدننا، وكذا تقريب الإدارة والخدمات العمومية من المواطن، تم إنشاء مقاطعات إدارية على مستوى الولايات الجنوبية، مع تدعيمها ببرامج تنمية خاصة بهدف الإستجابة لتطلعات مواطنيها، كما ستحظى كذلك المقاطعات الإدارية التي تم إنشاؤها في المدن الكبرى بدعمنا المطلق.

وتكريسا للبعد الحضري في تسيير المدن، قامت الحكومة بإنشاء مديريات تنفيذية للتسيير الحضري على مستوى المقاطعات الإدارية الجديدة، والتي من مهامها تنسيق العمل والأنشطة الحضرية، والسهر على نظافة المحيط والصحة العمومية، صيانة المسالك والمساحات الخضراء وذلك لتحسين الإطار المعيشي المبني للمواطن.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن الإقلاع التنموي المحلي الحقيقي المنشود، وبلورته وتجسيده على أرض الواقع يدخل في صميم عمل الجماعات المحلية، ويستدعي منا مرافقتها ودعمها والمساهمة في تذليل العقبات و رفع التحديات التي تواجهها لتنفيذ إستراتيجية قطاعنا التنموية الطموحة؛

لذا يعكف قطاعنا الوزاري من خلال مشروع قانون الجماعات الإقليمية، على تعزيز اللامركزية، وتدعيم صلاحيات المجالس المنتخبة، والتي من شأنها تحسين طرق التسيير وتوسيع مجالات تدخلها للتكفل بشكل جيد بالشؤون المحلية.

وفي نفس السياق، و بهدف خلق مصادر تمويل ذاتي، و تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات الإقليمية، بادرنا بمشروع قانون الجباية المحلية الذي يهدف إلى استحداث آليات جديدة لعملية تحصيل الإيرادات، و تنوع عائدات الضرائب والتعريفات، كما قدمنا مقترحات من شأنها الرفع من إيرادات الرسم على النشاط المهني للصالح الجماعات المحلية.

وفي إطار تثمين ممتلكات الجماعات الإقليمية، باعتبارها من أهم مصادر تمويل ميزانياتها، فقد عمل قطاعنا الوزاري على اعتماد آليات جديدة لتحسين طرق تسييرها و ضمان تحسين مردوديتها.

ولتحفيز ودعم الحركة الاقتصادية المحلية، تم رصد غلاف مالي معتبر يفوق 133 مليار دينار جزائري من أجل تجسيد 43 منطقة صناعية.

و في هذا الصدد، أدعو السيدات والسادة الولاة إلى اتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بضمان انجاز هذه المناطق الصناعية وتسليمها في أجلها المسطرة من طرف الحكومة، بغية توفير العقار الصناعي للمستثمرين وخلق فرص الشغل لشبابنا.

كل هذه الجهود والبرامج التنموية والإمكانيات المسخرة من طرف الدولة والجماعات المحلية، لا يمكن أن تؤتي ثمارها بصفة أحادية أو بتسيير إنفرادي، بل تستوجب إشراك مختلف الفاعلين على كل المستويات، ناهيك عن إضفاء الشفافية في تسيير الشأن العام؛ لهذا تبنت دائرتنا الوزارية المقاربة التشاركية في التسيير المحلي، وذلك عن طريق دعوة المواطنين ومختلف فعاليات المجتمع المدني للمشاركة في تحديد أولويات مشاريع التنمية المحلية، مع وضع حيز الخدمة أدوات تنفيذها والمتمثلة في تطبيقات الكترونية تتيح للمواطنين حرية اختيار برامج التنمية ذات الأولوية على مستوى بلديتهم.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن مهمة تجسيد وإنجاز مختلف هذه المشاريع والبرامج، ينبغي أن يكون وفق النظرة الجديدة للحكومة من خلال تفويض المرفق العام وإشراك المؤسسات الناشئة الشبانية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

و في هذا الإطار، فإنه من الضروري تشجيع وتدعيم المؤسسات الناشئة من خلال تقديم كل التسهيلات التي من شأنها أن تساعدنا في تجسيد مشاريعها.

لهذه الغاية، قررت الحكومة تخصيص المحلات المنجزة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري، والوكالة الوطنية للترقية العقارية، لفائدة الشباب منشئي ومسيري هذه المؤسسات.

ولإعطاء دفع جديد ودعمًا لسياسة الحكومة في هذا الشأن، ستنظم دائرتنا الوزارية في شهر نوفمبر القادم لقاء دوليا تحت عنوان "دعم المؤسسات الناشئة ' START-UP ' في مجال المرفق العمومي المحلي والعنونة"، الذي سيكون فضاء لاكتشاف والتعرف على هذه المؤسسات الناشئة وخلق فرص الشراكة.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

في سياق كل هذه الحركية الإصلاحية، يتولى المورد البشري الدور المحوري والأساسي، حيث ما فتئت السلطات العمومية تشدد عليه باعتباره اللبنة الأولى لأي مشروع

إصلاح، ولهذا الغاية قامت دائرتنا الوزارية برسم استراتيجية تكوين متعددة الأبعاد لمرافقة جميع ورشات الإصلاح سائلة الذكر وضمان نجاحها.

وفي هذا الإطار نعمل على تدعيم شبكة التكوين، وتكييف وتحسين مختلف برامج التكوين والتركيز على عمليات تكوين المكونين، وتوسيع التكوين المتخصص ليشمل أسلاك التنفيذ والتحكم، في هذا الإطار بادرننا بمشروع مرسوم تنفيذي، يوكل هذه المهمة إلى مراكز التكوين التابعة لقطاعنا.

ولتجسيد هذه الإستراتيجية، بادرننا بإعداد مخطط تكوين قطاعي متعدد السنوات يلبي الاحتياجات الهادفة بالأساس الى الارتقاء بالخدمة العمومية؛ ويتعين على الجماعات المحلية الانخراط في تنفيذ محتواه، وضمان الانسجام معه في برامج التكوين التي تبادر بها.

حيث أفضت برامج التكوين بمختلف أنماطه وفي شتى المجالات، المبادر بها منذ سنة 2015، من طرف الإدارة المركزية المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للحماية المدنية و الجماعات المحلية، إلى تكوين أكثر من 230.000 موظف ومنتخب محلي.

و نسجل ونثمن بارتياح بالغ، المبادرات التي من شأنها ضمان الانفتاح على التجارب والخبرات الدولية، المتمثلة في برمجة عدة دورات تكوينية وفي مختلف المجالات مع عدة دول وشركاء أجنب ناهيك عن عقد عدة ملتقيات دولية، كلها بهدف استقدام، استخلاص، تبادل وتقاسم والاستفادة من تجارب هذه الدول في مختلف الميادين.

أيتها السيدات أيها السادة ؛

إن إيماننا بأهمية التكوين وضرورة تكريسه، لما له من أثر إيجابي في تحفيز المورد البشري والرفع من أدائه ومردوديته، جعلنا نسن هذا التقليد الذي نحتفل به اليوم أي افتتاح سنة التكوين لقطاعنا، وأغتتم هذه السانحة لأتوجه لمختلف مؤسساتنا التكوينية، التي باشرت أنشطتها بمناسبة هذه السنة، وإلى باحثيها ومتكويينيها بضرورة العمل والحرص سويا على رفع التحدي للرقى بمستوى أنشطة البحث والإستشارة لفائدة

كبريات ورشات الإصلاح قيد النقاش، من أجل مرافقة مصالح الدولة والجماعات المحلية في تصور وصياغة السياسات العمومية، ذات الصلة بتحسين الخدمات العمومية، الأمن والسلامة العموميين، والتهيئة العمرانية، الحضرية والبيئية لمدننا.

ومن هذا المنطلق، أدعوا القائمين على المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة خاصة، أن يعتمدوا في مرافقة الجماعات المحلية، على نظرة إستشرافية عملية تدرج ضمن الإستراتيجية الشاملة للحكومة الهادفة إلى تقديم حلول عملية ناجعة للارتقاء بمدننا إلى مصاف المدن المستدامة، الذكية والمبتكرة.

و لتحقيق هذه الغاية أشدد على تبني المدرسة لسياسة الانفتاح على الجماعات الإقليمية و الجامعات الوطنية والأجنبية ومختلف مراكز البحث؛ والتركيز على الدراسات التقنية الإستشرافية المتعلقة بالتسيير الذكي للمدن، الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، حماية النظام البيئي، إعادة تدوير النفايات وإستثمارها.

و أيضا تكثيف برامج التكوين بنوعيه القاعدي وتحسين المستوى لمختلف شرائح الموظفين التقنيين في مجال تسيير التقنيات الحضرية والبيئية وفق المتطلبات والاحتياجات المعبر عنها من طرف الجماعات الإقليمية؛

كما أدعوا الجماعات الإقليمية، إلى العمل والتنسيق مع هذه المدرسة واستشارتها في مجالات اختصاصها؛ لا سيما وأن خريجي هذه المدرسة سيكونون في الطليعة لدعم الجماعات المحلية في التكفل بمهامها المتشعبة، خاصة وأن المهام التي سيضطلعون بها بمجرد ولوجهم مناصب عملهم تدخل في صلب صلاحيات الجماعات المحلية.

ولا يسعني في آخر مداخلي هذه إلا التذكير بضرورة بذل الجهد والإصرار كل في موقعه و وفق ما يقع على عاتقه، لتحقيق إقلاع تنموي متكامل ومتناغم يرقى لمستوى تطلعات، طموحات وآمال مواطناتنا و مواطنينا، ونحن من موقعنا هذا، كلنا أذان صاغية وسواعد مجندة غايتها تقديم الدعم غير المشروط في سبيل خدمة الوطن والمواطن بمعيتمكم جميعا.

و في الأخير، أتوجه إلى كل المتكولين في قطاعنا كل في اختصاصه، وأني على ثقة بأنهم سيكونون في مستوى المهام المسندة لهم للرقى بالخدمة العمومية استجابة لتطلعات المواطن خدمة للوطن متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

شكراً على كرم الإصغاء، و السلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.